

Distr.: General
4 October 2012
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لتيمور - ليشتي لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة
٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ موجهة إليكم من رئيس وزراء جمهورية تيمور - ليشتي
الديمقراطية، كاي رالا زانانا غوسماو. وقد أحيلت الرسالة الأصلية عن طريق مكتب
الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام في تيمور - ليشتي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في
تيمور - ليشتي لنقلها إليكم.

وأكون ممتنة لو عملتم على تعميم هذه الرسالة باعتبارها من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) صوفيا بورغيس
السفيرة والممثلة الدائمة



الرجاء إعادة استعمال الورق

1181012 081012 12-53017 (A)



مرفق للرسالة المؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لتي مور - ليشتي لدى الأمم المتحدة

طلب إليكم مجلس الأمن في قراره ٢٠٣٧ (٢٠١٢)، المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٢، تقديم تقرير إليه في غضون ٦٠ يوما من تشكيل الحكومة الجديدة.

وينبغي أن يشتمل التقرير على استعراض للحالة السياسية والأمنية، وتوصيات بشأن إتمام مهمة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، وتسليم المسؤوليات ذات الصلة إلى الجانب التيموري.

وتتولى حكومة تيمور - ليشتي، بالتشاور مع البعثة والجهات الأخرى المعنية، مسؤولية البت في الطابع الذي ستتخذه الأمم المتحدة بعد انسحاب البعثة والأنشطة التي ستضطلع بها والدور الذي ستؤديه عندئذ.

ونود أن نبدأ بالإعراب عن تقديرنا وامتناننا الخالص للأمم المتحدة لما تبديه من التزام نحو تيمور - ليشتي ومن تضامن معها، وما قدمته لها من دعم منذ إجراء الاستطلاع الشعبي في عام ١٩٩٩ وحتى يومنا هذا.

فبدون المساهمة التي قدمتها بعثات الأمم المتحدة العديدة في تيمور - ليشتي، لم يكن ليسعنا أن نرسي الأسس اللازمة لتنميتنا الوطنية التي بدأت مع تشكيل إدارة بلدنا الحديث الاستقلال.

وقد تم، بدافع من الظروف التي نمر بها باعتبارنا بلدا ناشئا خرج من براثن النزاع ليوافقه تحديات تفهمونها جيدا، إنشاء بعثات عديدة ومختلفة تابعة للأمم المتحدة، سواء من أجل تقديم المساعدة في عملية بناء الدولة أو ككفالة استتباب السلام والاستقرار على الصعيد الوطني.

وفي ذلك السياق، علينا أيضا أن نشدد على الدور الذي أدته البعثة في إعادة إرساء الأمن على الصعيد الداخلي وفي تقديم الدعم للدولة التيمورية من أجل توطيد الديمقراطية والنهوض بالحوار السياسي ووضع التدابير الكفيلة بتعزيز التسامح.

ولذلك السبب بالذات، قام مجلس الأمن بتمديد الولاية المبدئية للبعثة حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، مراعاة للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقرر إجراؤها هذا العام.

وتوطئة لانسحاب البعثة، أنشئت لجنة رفيعة المستوى في شباط/فبراير ٢٠١١ تتألف من ممثلين عن دولة تيمور - ليشتي والبعثة كي تضع خطة مشتركة للانتقال من أجل تنفيذ أنشطة إنهاء البعثة، بما فيها عملية تسليم المهام، ورصد تلك الأنشطة.

ومن دواعي ارتياحنا العميق أن نجد أن الافتراضات التي تقوم عليها عملية صياغة خطة الانتقال المشتركة، التي أقرها الجانبان في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، قد تحققت بنجاح. وهذا يعني أنه قد تم ما يلي:

- إرساء الاستقرار؛
 - إجراء الانتخابات العامة وفقا للمعايير الدولية؛
 - تشكيل الحكومة على أساس نتائج الانتخابات؛
 - إفساح المجال أمام المعارضة السياسية كي تعمل وفقا للمبادئ الديمقراطية.
- وفضلا عن ذلك، أحرز قدر ملموس من النجاح في المجالات الرئيسية المحددة لعملية الانتقال المتعلقة بالبعثة جعلنا نرى أن البيئة السياسية والاجتماعية العامة في تيمور - ليشتي مستقرة، وأنها الآن في وضع يسمح لنا بأن نمسك بزمام القيادة في عملية التنمية الوطنية، بما يشمل توطيد عملية بناء دولتنا الديمقراطية وفقا لسيادة القانون، وتنفيذ خططنا الإنمائية الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠.

وقد اضطلعت البعثة بأنشطتها في المجالات الواردة أدناه.

الشرطة والأمن

تم بنجاح معالجة المجالات الرئيسية الخمسة لدعم قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي - وهي بناء قدرات المؤسسات، وإرساء إطار قانوني وتنظيمي، والإدارة، والتأديب والمساءلة، والدعم التشغيلي - وهو ما أدى بالشرطة الوطنية إلى أن تمارس الآن عملها كمؤسسة أقرب إلى الطابع المهني وأكثر تمكنا. وقد هيا هذا التقدم المجال أمام نقل المسؤوليات كاملة من قوة شرطة الأمم المتحدة إلى الشرطة الوطنية، في كل مقاطعة من المقاطعات، في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١١. ولم تسجل حتى اليوم أي حالة تعكر صفو الأمن في أي جزء من أجزاء البلد.

وفيما يتعلق بقطاع الأمن، تم أيضا بنجاح معالجة مجالات الدعم الثلاثة، وهي وضع السياسات والخطط والإطار القانوني، والقواعد والأنظمة، والإشراف والتدريب. ويجري الآن بنجاح الاضطلاع بالإصلاحات الخاصة بالدفاع والأمن، وهو الأمر الذي حظي بقدر كبير من الدعم من جانب البعثة، وتحققت في هذا الصدد نتائج فعالة يمكن قياسها، وذلك من خلال وسائل من بينها تنفيذ الخطط الاستراتيجية في كل قطاع من القطاعات وإنشاء هيئات ووكالات جديدة تساهم في تعزيز المؤسسات.

سيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان

كانت مساهمة البعثة مهمة أيضا في هذا المجال، فقد أنشأت برامج للمساعدة الفنية أسهمت إسهاما كبيرا في عمل الادعاء العام والمحاكم والوكالات المعنية الأخرى، من خلال تقديم التدريب المتخصص. ونتيجة لذلك، تحسن كثيرا أداء مؤسسات إقامة العدل لدينا.

وقد أدى الدعم الذي قدمته البعثة إلى الجانب التيموري في مجالات متخصصة، من قبيل العنف المترلي، وإقامة العدل فيما يخص الشباب، والمسائل الجنسانية، إلى توعية السكان كافة. وقد أصبحت التشريعات والمفاهيم القانونية جزءا من النظام الاجتماعي، وهو ما تأتى من خلال الحملات الإعلامية التي شجعتها البعثة والتي حققت نتائج مرضية على كافة الأصعدة.

وكان أهم المستفيدين من هذا الدعم القيم أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان والعدالة واللجنة الوطنية للأطفال والمجتمع المدني.

وبالإضافة إلى ذلك، كرست البعثة وقتا كبيرا لتيسير عقد منتديات لإجراء مناقشات مع المجتمع المدني بشأن العدالة، وهو ما شمل الأعمال التي يضطلع بها فريق أنشئ لمتابعة مسألة الأولوية الوطنية المتعلقة بالعدالة. وقد أحدث هذا، جنبا إلى جنب مع أعمال الرصد والإبلاغ الجارية فيما يتعلق بحقوق الإنسان في بلدنا، وخصوصا فيما يتصل بالفئات الضعيفة، أثرا إيجابيا على قطاع العدالة التيموري.

الحكم الديمقراطي

أدت البعثة دورا هاما للغاية في هذا المجال الحيوي المتعلق ببناء الدولة.

ونود أن نسلط الضوء على الدعم الكبير الذي قدم في أثناء عمليتي الانتخاب الأخيرتين، وكذلك أثناء الانتخابات التي جرت منذ سنتين لاختيار قادة المجتمع. وقد شمل ذلك الدعم إسداء المشورة الفنية وتثقيف الناخبين وتوفير الدعم اللوجستي وإقامة حملات تشجع على المشاركة السياسية للمرأة. وقد عملت البعثة على تدعيم وبناء قدرات الوكالات المعنية، بما يمكنها من اكتساب خبرات قيمة والعمل على نحو مستقل في المستقبل.

وسعيا إلى بناء قدرات الدولة التيمورية فيما يتعلق بالمساءلة والشفافية ومكافحة الفساد، قدمت البعثة مساعدة فنية ممتازة للجنة مكافحة الفساد التي أصبحت، نتيجة لذلك، أقدر على أداء الولاية التي كلفتها بها الدولة التيمورية. وقدمت البعثة الدعم أيضا لإنشاء غرفة الحسابات والرابطات المهنية للمحاسبين والمهندسين التي ستؤدي دورا مركزيا في بناء الدولة. كذلك استفاد المجتمع المدني كثيرا من أنشطة البعثة في مجال بناء القدرات، والمهم أنه

اكتسب الآن القدرة على مراقبة نفقات ميزانية الدولة. وأصبح المجتمع المدني حالياً يؤدي واجبه باقتدار وحس مهني.

وقد ساعدت البعثة في إنشاء المجلس الاستشاري للمجتمع المدني، فبرهنت بذلك على اتساع نطاق الأنشطة التي تضطلع بها. وساعدت البعثة أيضاً في إرساء آلية للتنسيق بين الحكومة والمجتمع المدني فيما يتصل بالتربية المدنية، ويجري العمل بهذه الآلية بصورة جيدة.

وبالإضافة إلى ذلك، نظمت البعثة منتديات بشأن الحكم الديمقراطي على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات. وقدمت البعثة أيضاً دعماً قيماً لمنظمات المجتمع المدني وللقادة السياسيين والموظفين المحليين، فمكنتهم من تولي مزيد من المسؤوليات، من بينها النهوض بجمع البيانات وصياغة التقارير فيما يتعلق بأنشطة الوكالات التابعة للدولة.

التنمية الاجتماعية والاقتصادية

قامت البعثة أيضاً، بعد توسيع نطاق ولايتها، بدعم التنمية المستدامة من خلال إجراء الاستعراضات وتقديم المشورة السديدة، الأمر الذي أفسح المجال أمامنا كي ننهض بأداء المهام الخاصة بهذا المجال.

وساعدت البعثة الأمانة المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية وقدمت الدعم لبرنامج الحكومة الخاص بالأولويات الوطنية، لتمكن بذلك الحكومة من تنفيذ الخطة الإنمائية الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠.

وقد أتاحت لكم الفرصة لتشهدوا هذا التقدم بأنفسكم في أثناء الزيارة التي قمتم بها إلى تيمور - ليشتي في شهر آب/أغسطس. ونحن نرى أن التقدم الذي أحرز في مجالات، من قبيل التعليم والصحة والتنمية الاقتصادية والثقافة وبناء القدرات المؤسسية وتحسين الإدارة المالية والإدارة العامة وتدابير المساءلة ومكافحة الفساد، هو مؤشر قوي على ثبات الأسس التي تقوم عليها أمتنا.

وبالإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة المساعدة الفنية المتعلقة بالتخطيط والقضايا الجنسانية وتكافؤ الفرص وتنمية القطاع الخاص وسياسات الاقتصاد الكلي وغير ذلك من المجالات التي ساهمت في تحسين عملية التخطيط التي تضطلع بها، على النحو المبين في برنامج الحكومة، بما يتماشى مع الخطة الإنمائية الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠.

وعلاوة على ذلك، تبين الإصلاحات التي جرت في قطاعي الدفاع والأمن أننا كنا نتعلم على مدى السنوات العشر الماضية من أخطاء الماضي. ونحن، كشعب، نركز الآن إرادتنا وعزمنا وحماسنا على بناء أمة مسالمة ومتسامحة ومتقدمة.

وللدواعي المبينة أعلاه، وبناء على المشاورات الواسعة التي أجراها رئيس الجمهورية مع المعارضة، والبرلمان الوطني، والكنيسة، والمجتمع المدني، أكرر الإعراب عن موقف تيمور - ليشتي الذي نقلته إليكم في أثناء زيارتكم الأخيرة.

فنحن نرى أن تيمور - ليشتي لم تعد تحتاج إلى دعم من الأمم المتحدة من خلال وجود بعثة تابعة لها فيما بعد نهاية عام ٢٠١٢، سواء كانت بعثة لحفظ السلام أو بعثة سياسية. وبالتالي، فإننا نرى أنه لا حاجة أيضا إلى استمرار مجلس الأمن في النظر في شؤون تيمور - ليشتي.

غير أن الأمم المتحدة ستظل شريكا مهما في المرحلة الجديدة من تنمية أمتنا. فتيمور - ليشتي تود، بناء على ما أحرزناه من تقدم، وتماشيا مع مبادئ الخطة الجديدة لمجموعة الدول السبع الضعيفة التي نالت موافقتكم الكاملة، أن تقيم مع الأمم المتحدة علاقة عمل تعاونية مبتكرة. ومن أمثلة هذا النهج تعيين مبعوث خاص للأمن العام لمدة سنتين يركز على تعزيز المؤسسات والتنمية، وهو ما يمكن أن يوفر صلة مباشرة بين تيمور - ليشتي ومساعدكم الحميدة.

وقد شكلت الحكومة الجديدة أيضا فريق عمل للشروع في مناقشات مع الأمم المتحدة بشأن المسائل المحددة في خطة الانتقال المشتركة لما بعد عام ٢٠١٢. وسوف يستعان بمصفوفة التخطيط الوطنية، وهي أداة هامة للغاية من أدوات الحكومة، في تقييم تلك الأنشطة، كما ستكون تلك المصفوفة الأداة الرئيسة المستخدمة عند تصميم البرامج فيما بعد عام ٢٠١٢، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من عملية إعداد ميزانية البلد. ومن شأن هذا أن يكفل وجود برنامج معزز لأنشطة التنمية يتسم بمزيد من التنسيق والاتساق، بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال تنفيذ برنامج الحكومة الخمسي، وخطة تيمور - ليشتي الإنمائية الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أعرب مرة أخرى عن تقديرنا للجهود التي بذلتها الأمم المتحدة للمساهمة في إحلال السلام وتحقيق التنمية على نحو مستدام في بلدنا.

(توقيع) كاي رالا زانانا غوسماو

رئيس وزراء جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية